الوثيقة الختامية للنقاش المواضيعي حول

"تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول منظمة التعاون الإسلامي بإعمال نهج قائم على حقوق الانسان "

جدة، 25 نوفمبر 2021: عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي خلال دورتها العادية الثامنة عشرة يوم الثلاثاء، 23 نوفمبر 2021، نقاشاً مواضيعياً حول موضوع " **تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول منظمة التعاون الإسلامي بإعمال نهج قائم على حقوق الانسان** ". وقد ألقى كلماتِ الافتتاح للنقاش المواضيعي كلٌ من رئيس الهيئة، الدكتور سعيد الغفلي، ومعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السفير حسين إبراهيم طه (ألقاها نيابة عنه مدير ديوانه الدكتور محمد أدوم كولبو). وشارك في جلسة النقاش كمتحدثين رئيسيين ممثلون عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، ورئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما شارك بنشاط في النقاش عدد كبير من الدول الأعضاء والدول المراقبة.

وإلى جانب الملاحظات الوجيهة التي تم تقديمها حول الصلة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، قدم المشاركون توصيات قيّمة حول التكامل الوظيفي لحقوق الإنسان بوصفها إطاراً توجيهياً لتحسين نتائج سياسات التنمية المستدامة. ورحبت الهيئة بالخطوات التي تم اتخاذها وما أعربت عنه جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، خلال النقاش، من تصميم على اعتماد منهجية تستند إلى حقوق الإنسان في إطار سياسات وبرامج التنمية المستدامة من خلال البناء المؤسسي وتمكين المواطنين وفقا للتزاماتها بموجب صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الصلة. وبناءً على النقاش المستفيض، اعتمدت الهيئة ما يلي كوثيقة ختامية لنقاشها المواضيعي حول هذا الموضوع:

إذ تسترشد بما تضمنه القرآن الكريم من هدي إلهي وما جاء به الدين الإسلامي من تعاليم تراعي حماية الحقوق وتحقيق العدالة وخدمة المصلحة العامة؛ إضافة إلى القيم الأساسية للمساواة والكرامة الإنسانية، وهي مبادئ حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في إعلان القاهرة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الإنسان، والشرعة الدولية لحقوق الإنسان وخطة عام 2030 وإعلان الحق في التنمية وغيرها من الصكوك العالمية لحقوق الإنسان؛

أشارت إلى أن ظهور الإسلام بشر بعهد غير مسبوق من حقوق الإنسان قوامه المساواة والإنصاف وعدم التمييز، حيث يُعتبَر جميع الأفراد أصحاب حقوق مقنّنة في جميع مجالات حياتهم. ويُعَد تطبيق مفهوم التنمية في الإسلام كذلك ضرورة دينية وأخلاقية دون أي تمييز قائم على أساس الفئة، أو اللون، أو الطبقة، أو الجنس. وهو ينص على المساواة والإنصاف والعدالة في التوزيع بصورة حقيقية طبقًا لاحتياجات وظروف كل جزء من المجتمعات البشرية، فضلاً عن ضمان استدامتها في المستقبل، بما في ذلك الهموم البيئية وبما يستلزمه من مسؤولية بني البشر؛

ذكرت بأن ميثاق منظمة التعاون الإسلامي يقرّ بالأهمية الاستراتيجية للحفاظ على القيم الإسلامية السامية المتمثلة في العدالة والكرامة الإنسانية والحريات الأساسية وتعزيزها، من أجل ضمان التنمية المستدامة والازدهار لجميع الدول الأعضاء. وإدراكًا للترابط بينهما، فإن برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي 2015-2025 يدعو إلى استخدام هذه المبادئ لتنشيط دور الإسلام الريادي في العالم وضمان التنمية المستدامة والتقدم والازدهار لشعوب الدول الأعضاء في المنظمة؛

أكدت على أن حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة يعزز كل منهما الآخر. وينبغي النظر إلى أهداف التنمية المستدامة على أنها خطة تشغيلية لإعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. وتعزز التنمية المستدامة حقوق الإنسان فيما توفر المجتمعات التي تحترم حقوق الإنسان بيئة مواتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

شددت على أن المقصد الأساسي لأهداف التنمية المستدامة هو "إعمال حقوق الإنسان للجميع" مع تأكيد مسؤولية جميع الدول في احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وذلك مع وجوب احترام أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلِف المنطلقات، والمشارب التاريخية، والثقافية، والدينية للشعوب. وتتوافق أكثر من 90 في المئة من أهداف وغايات أهداف التنمية المستدامة مع التزامات حقوق الإنسان المحددة. ومن ثم، ينبغي اعتبار ما يتم إحرازه من تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كتقدم في االلتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان كذلك؛

شددت على الحاجة الماسة إلى تبني نهج شامل لمبادرات التنمية المستدامة، يأخذ في الحسبان الجوانب المتعددة الأبعاد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومن ثم، فإن الحاجة تدعو إلى تطوير سياسات تحتضن الجميع وتأخذ في الاعتبار احتياجات الجميع واهتماماتهم ومعارفهم ومشاريعهم ومهاراتهم لضمان التوزيع العادل للموارد لمجتمعات عادلة لا تقصي أحداً؛

أعربت عن مخاوفها من أن جائحة كورونا قد أعاقت التقدم العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع وجود تهديدات حقيقية بعكس مسار التقدم المحرز سابقا. ومن اللافت للنظر، أن هناك تهديد وشيك يتمثل في أن حقوق الإنسان يمكن أن تصبح الضحية الفعلية لاستمرار الوباء مع تراجع الحريات وتزايد تهميش أضعف شرائح المجتمع، ومنها النساء والفتيات، وكبار السن، والمعوقون، والمهاجرون واللاجئون، والأقليات والأشخاص الذين يعيشون تحت نير الاحتلال أو في أتون الصراع المسلح؛

أعربت كذلك عن مخاوفها من أن جهود التعافي من الوباء لا تزال بطيئة وغير متساوية مع وجود أوجه تفاوت وقصور جلية. وقد أثر الوباء بشكل غير متناسب على أفقر الناس وأكثرهم ضعفاً في العالم، مما أدى إلى تعميق

التباينات الاقتصادية والاجتماعية، وكشف ذلك عن عدم كفاية أنظمة الحماية الصحية والاجتماعية داخل البلدان وفيما بينها؛

شددت على أن الوباء أثبت بوضوح أن العالم يحتاج إلى تغييرات هيكلية للقضاء على الفقر بكفاءة بما يتجاوز الخطابات السياسية الطموحة التي طالما أخفقت في التحول إلى عمل حقيقي. ولذلك، لا ينبغي أن تسترشد مرحلة ما بعد جائحة كورونا بالحاجة البسيطة إلى معالجة الأضرار التي أحدثها الوباء، بل يجب تغيير الهياكل التي لم تتمكن من حماية الفقراء أثناء الأزمة. ويجب أن تكون حقوق الإنسان هي المعيار التوجيهي في تشكيل الاستجابة في مرحلة ما بعد الجائحة، سواء بالنسبة لحالة الطوارئ الصحية العامة أو التأثير الأوسع على حياة الناس وسبل عيشهم؛

لاحظت أن البلدان النامية، ومنها العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كجزء من عالم معولم، تواجه تحديات غير مسبوقة في المجالات المناخية والتكنولوجية، والسياسية، والأمنية، والديموغرافية. وفي هذا الصدد، تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في المنظمة في ندرة الأموال، والقوى العاملة المؤهلة، ووباء كورونا المستجد وضعف البنية التحتية وعدم الاستقرار. والدول الأعضاء مدعوة إلى التعاون فيما بينها لإزالة هذه العقبات لضمان تنمية مستدامة واسعة النطاق للجميع؛

شددت على أن مبادرات التنمية المستدامة عندما تقودها قيم حقوق الإنسان، فإنها تساعد على قيام مجتمعات لا يتم فيها إقصاء أحد وتشارك فيها شرائح اجتماعية عديدة، ولا سيما الفئات المستضعفة، في عملية صنع القرار. وينبغي حث المجتمع المدني والمجتمعات المحلية على الانخراط في الشؤون العامة من أجل التنفيذ الفعال وملكية مبادرات التنمية المستدامة؛

أكدت أهمية استخدام المؤشرات والبيانات المفصلة لقياس التباينات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية مقابل تنفيذ وتقييم برامج أهداف التنمية المستدامة بهدف اتخاذ الإجراءات التصحيحية لإزالة العقبات وضمان التنمية على جميع المستويات دون تمييز؛

شددت على أهمية مبادئ المساءلة والمشاركة وعدم التمييز باعتبارها آليات حاسمة لتحسين تنفيذ وفاعلية أهداف التنمية المستدامة ولضمان عدم استثناء أحد. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن لآليات ومؤسسات حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية أن تقدم مساهمات منتظمة لا تُقدّر بثمن لمتابعة ومراجعة ما أُحرِز من تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

سجلت باعتزاز أن دول منظمة التعاون الإسلامي كانت في طليعة عملية صياغة أهداف التنمية المستدامة، كما أنها بذلت جهوداً كبيرة في تحقيقها. ومع ذلك، لا يزال العديد منها يواجه تحديات هائلة للتغلب على القضايا الاجتماعية

والاقتصادية المعقدة والمتعددة الأبعاد، ولا سيما تلك التي تواجه الصراعات وتعاني من ضعف البنية التحتية للمؤسسات. وتشير هذه الحقائق في العديد من دول المنظمة إلى الحاجة إلى التركيز على الإجراءات التي تعمل على تفعيل أوجه التآزر الهيكلية والروابط بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وذلك بهدف ضمان مجتمعات عادلة اجتماعيًا واقتصاديًا تحتضن الجميع وتكون بطبيعتها مجالاً لتمكين التنمية المستدامة؛

حثت جميع الحكومات على تعزيز أطرها القانونية إلى جانب مراعاة الكرامة الإنسانية في صميم سياساتها لمعالجة أوجه الحرمان وعدم المساواة الهيكلية القائمة. وعلى الدول الأعضاء إيلاء الأولوية لهدف القضاء على الفقر باعتباره علامة فارقة لتحقيق الكرامة الإنسانية لكل شخص كما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن أجل إحراز تقدم حقيقي في تحقيق هذا الهدف، يجب أن يشارك الأشخاص الذين يعيشون في فقر بشكل هادف في عملية صنع القرار التي تؤثر بشكل مباشر على حياتهم؛

حددت بعض العقبات الأساسية الحاسمة التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان في: (1) العقلية الاجتماعية والثقافية الرجعية والتمييزية والأعراف والقوانين التي تقيد المساواة في الوصول إلى الفرص والموارد والسلطة، ولا سيما ضد النساء والفتيات؛ (2) النقص المزمن في الاستثمار في القطاعات الاجتماعية للصحة والتعليم؛ (3) الفوارق الكبيرة في مستوى الوعي وحق الوصول إلى المعلومات؛ (4) معالجة الفساد المستشري (5) عدم تحقيق الإشراك الفعال في عمليات التخطيط وصنع القرار وتوزيع الموارد. وعليه، حثت الدول الأعضاء على معالجة هذه القضايا على سبيل الأولوية؛

أعادت التأكيد أن التمييز الذي يستهدف أي شريحة مستضعفة من المجتمع يشكل عقبة أمام تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام، والتي تعد شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعليه **حثت** الدول الأعضاء على اعتماد التشريعات وتنفيذها ومراجعتها بشكل دوري لضمان فاعليتها في القضاء على جميع أشكال التمييز في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية؛

أقـــــرّت بالدور والمساهمة الحيوية لجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ومؤسسات حقوق الإنسان، وغيرها من المنظمات غير الحكومية والمجتمعية في إعمال جميع حقوق الإنسان، ولا سيما في مجال تمكين الشرائح المستضعفة في المجتمع، ومنها النساء والفتيات واندماجهما الكامل في عملية التنمية؛

إدراكاً لمعدلات محو الأمية المنخفضة السائدة في الدول الأعضاء، حددت الهيئة الاستثمار في الحق في التعليم باعتباره أحد أكثر الطرق فاعلية للحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وعلى الدول الأعضاء أن تسعى إلى تخصيص ما لا يقل عن خمسة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم مع التمييز الإيجابي للتدريب المهني

الموجه نحو المهارات للأشخاص المستضعفين، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا، لتمكين الجميع من المشاركة بنشاط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة؛

دعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الاستفادة من جميع آليات حقوق الإنسان المتاحة وخبراتها في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والمراجعة الخاصة بعمليات أهداف التنمية المستدامة للمساعدة على تعزيز التشريعات الوطنية والبنى التحتية المؤسسية وخطط العمل الرامية إلى تعزيز نهج للتنمية المستدامة يستند إلى حقوق الإنسان؛

سلطت الضوء على الصلة المهمة بين التعاون الدولي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من قبل البلدان النامية، وهو ما تم التعبير عنه ببراعة في الحق في التنمية. وبناءً على ذلك، حثت جميع البلدان على اعتماد صك ملزم قانونًا بشأن الحق في التنمية، على سبيل الأولوية، من شأنه أن يسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من قبل جميع البلدان في أحسن الآجال؛

أعربت عن دعمها لجميع المبادرات الدولية مثل مبادرة مجموعة العشرين لتخفيف أعباء الديون التي اعتمدها إعلان الرياض لتعليق ديون البلدان الفقيرة خلال جائحة كورونا، مما يساعد البلدان النامية منخفضة الدخل على مواجهة الكوارث والأزمات، والتمكن كذلك من تحقيق حقوق الإنسان الأساسية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

حثت جميع دول منظمة التعاون الإسلامي على اتخاذ إجراءات منسقة وسريعة لتنفيذ ورصد ومراجعة ما أُحرز من تقدم في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة بإعمال نهج قائم على حقوق الإنسان، وهو ما يمكن القيام به من خلال:

أ. بناء إرادة سياسية رفيعة المستوى وتحقيق تملك للمبادرات التحويلية للمنظمة وتلك الدولية بشأن إنشاء أطر سياسية سليمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بناءً على استراتيجيات التعافي والتنمية لصالح الفقراء تحتضن الجميع لدعم الاستثمارات المتسارعة في برامج القضاء على الفقر؛

ب. جمع وتصنيف البيانات المفصلة من خلال الاستثمار في القدرات الإحصائية الوطنية لتحليل البيانات واستخدامها بشكل منهجي لتوجيه الحكومات في إعداد وتنفيذ السياسات والخطط ودراسات تقييم الأثر المستنيرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتها؛

ج. بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني لضمان المساءلة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وعلى وجه الخصوص، من خلال تطوير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تستند إلى معايير حقوق الإنسان والبيانات المفصلة لتوجيه صانعي السياسات نحو خيارات السياسة المستنيرة وضمان الرصد والتقييم بشكل أفضل؛

د. تشجيع منصات تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، لدعم الدول المهتمة والفاعلين المعنيين في دفع عجلة التنفيذ المتكامل لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة؛

حثت أيضاً دول المنظمة على استخدام آليات إعداد التقارير في منظومة الأمم المتحدة لتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن أن تساعد على بناء هياكل مساءلة قوية على المستويات الوطنية من خلال منهجية تستند إلى حقوق الإنسان. كما أن الدول الأعضاء مدعوة كذلك إلى إطلاع الهيئة على التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

شكرت مركز أنقرة على تقديم بيانات إحصائية حول حالة أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء. كما **طلبت منه** وضع معايير مرجعية لمؤشرات حقوق الإنسان لاستخدامها في تقييم ورصد أهداف التنمية المستدامة في دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، دعت الأمانةَ العامة للمنظمة والبنك الإسلامي للتنمية إلى العمل على استكشاف السبل والوسائل للتعاون مع مركز أنقرة والاستفادة من برامج بناء القدرات لدعم جهود الدول الأعضاء في مواءمة سياساتها التنموية مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛

دعت جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى التعاون فيما بينها ومساعدة بعضها البعض، وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة والآليات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، ومنها الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان ومركز أنقرة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك لتبادل أفضل الممارسات، وتطوير برامج المساعدة الفنية ودعم بناء القدرات، بالتشاور مع الدول المعنية وبموافقتها لتوجيه سياساتها التنموية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال منهجية تستند إلى حقوق الإنسان.

شددت على المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية مواتية لتمتع جميع الأشخاص في جميع أنحاء العالم بحقوق الإنسان. وبناءً على ذلك، **دعت** المجتمع الدولي إلى تجسيد التركيز العالمي على حماية حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، التي أصبحت قضية مركزية للتعاون الدولي، في إجراءات ملموسة وقابلة للتحقق على أرض الواقع من أجل معالجة قضية الفقر الأساسية بشكل فعال. حيث أن مبدأ "عدم إهمال أي شخص كان"، باعتباره أحد أكثر العناصر التحويلية لأهداف التنمية المستدامة، يجب أن يوجه الجهود المبذولة للقضاء على الفقر على المستويين الوطني والعالمي؛

شددت كذلك على أن وجود الموارد الطبيعية للعديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في إفريقيا، تحت سيطرة الشركات والمؤسسات الأجنبية، يحرم شعوب تلك الدول من فرص الاستفادة من اقتصاداتها الوطنية وتنميتها؛ ومن ثم **دعت** إلى استعادة هذه الدول لسيادتها على الموارد الطبيعية الخاصة بها بشكل عاجل؛

أعادت التأكيد على أن التنمية المستدامة تشكل أحد المجالات ذات الأولوية بالنسبة للهيئة، وتعهدت بمواصلة العمل من أجل تحقيق فهم شامل لها، وتنفيذها بشكل أفضل، وتحقيقها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لضمان بناء الأساس المؤسسي اللازم لتمتع الأفراد والشعوب سوية بشكل كامل بحقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء دون تمييز على أي أساس.

****